هل "الوحدة المحاسبية» بكهرباء لحج مخالفة للقانون؟ وهل من تدخل عاجل؟

عمال كهرباء لحج يحملون السلطة المحلية خسائرهم وفشلهم

دعوة لوزير الكهرباء بمعالجة معضلة «الوحدة المحاسبية» بكهرباء لحج

الأمناء تقرير/ عبدالقوي العزيبي:

تستعرض «الأمناء» في عدة حلقات كتاب للباحث محمود بن ناصر الشيبي، المعنون بـ«وادي تبن والتاريخ».

وسنستعرض عن الكتاب عدة أبوب منها: المقدمة، والتسمية والتعريف، والمدخل، والموقع، ومسوحات الآثار القديمة ومصادر الكتب، وبعض صور آثار ونقوش وتحف، ونثرات في مرحلة كتب المؤرخين، ومسوح وإحصائيات، والنشاط الأخير، وبعض صور ونقوش وأختام وعملات.

ناقش عدد من كوادر مؤسسة الكهرباء، فرع محافظة لحج، بمعية كادر من مالية لحج وأعضاء من منبر أمناء محافظة لحج، مساء الجمعة المنصرمة، عبر حلقة نقاش كُرست لمناقشة قانونية إصدار السلطة المحلية بلحج قرار استحداث وحدة محاسبية داخل مؤسسة الكهرباء فرع لحج، مما يراه الآخرون بأنه قرار يتعارض مع القرار رقم 35 لسنة 1991م، بشأن الهيئات والمؤسسات والشركات العامة، وأيضاً بموجب القانون رقم 7 لسنة 1997م بتعديل القرار القانون رقم 35 لسنة 1991م.

مالية لحج تدافع عن الوحدة المحاسبية

وخلال حلقة النقاش، التي استمرت لساعتين، أبرز بعض الأخوة بمالية لحج دفاعاً قوياً حول مشروعية استحداث الوحدة المحاسبية بعد انتهاء حرب عام 2015م، نتيجة التدهور المالي للمؤسسة آنذاك وبهدف الحفاظ على المال العام من العبث والصرف غير القانوني في ظل تدخل السلطة المحلية بمساندة فرع المؤسسة لتقديم خدماتها للمواطنين.

الوحدة تعيق العمل

إلّا إن كادر المؤسسة اعتبر بقاء واستمرارية الوحدة المحاسبية داخل المؤسسة وعقب أكثر من 5 سنوات من انتهاء الحرب، إجراء خاطئ وبمثابة إعاقة لعمل المؤسسة الإداري والمالي والفني، من حيث الروتين الممل في المعاملات وإعداد الشيكات وما يترتب عنها من تأخير قاتل ومحبط لعمل فرع المؤسسة، كما يفترض بعد إجازة الشيكات من قبل مدير الوحدة المحاسبية داخل فرع المؤسسة، لا بد أن تخضع الشيكات مرة أخرى لمراجعة المستشار المالي للمحافظة بديوان عام المحافظة، وبعد مراجعتها من قبل المستشار وإجازتها تُرفع الشيكات إلى المحافظ لتوقيعها واستكمال الإجراءات الأخرى بلحج، وكل هذا التأخير يعتبر بحد ذاته إعاقة لنجاح عمل المؤسسة اليومي.

ويرى كادر المؤسسة، في بعض الأحيان، أن المؤسسة تتكبد خسائر مالية في ظل عدم استقرار صرف العملة الصعبة، وأيضاً ما يترتب من تأخير صرف مستحقات العمال اليومية، الأمر الذي دفع مؤخراً بنقابة عمال المؤسسة إعلان الإضراب نتيجة تأخير معاملات الشيكات بسبب إجراءات الوحدة المحاسبية، وما يترتب عنها أيضاً من تأخير الإجراءات بالمحافظة.

السلطة المحلية تتحمل الخسائر والفشل

وأشار كادر الكهرباء إلى أن بقية جميع فروع المؤسسة العامة للكهرباء في البلاد، لا تخضع لمثل هكذا إجراءات ممثلاً بفرض السلطات المحلية في المحافظات الأخرى استحداث وحدات محاسبية داخل بقية الفروع، وأن السلطة المحلية في لحج فقط استحدثت الوحدة المحاسبية عنوة داخل فرع المؤسسة بلحج.

واعتبروا أن «ما يحدث بلحج تجاوز لقانون الهيئات والمؤسسات والشركات وإعاقة لعمل المؤسسة اليومي وتكبيل المؤسسة بقيود الإجراءات الروتينية غير القانونية، وأن أي فشل في نجاح عمل المؤسسة تتحمله السلطة المحلية، والتي يقع عليها قانوناً إعادة فرع المؤسسة بلحج إلى الأصل ممثلاً بالوزارة والمؤسسة العامة للكهرباء، ولها فقط حق الإشراف على الفرع ولا غير ذلك».

الافتقار لدعم مالي

في المقابل، دافع الطرف الآخر من مالية لحج بأحقية وجود الوحدة المحاسبية، وطالما المحافظة تقدم خدماتها للمؤسسة على اعتبار وجود الوحدة للحفاظ على انتظام عملية الصرف المالي وعدم المخالفة القانونية، بالإضافة إلى افتقار فرع المؤسسة لموازنة مالية سنوية منذ عام 2015م وإلى اليوم، والتي تحدد عملية التصرفات المالية وفقاً للنظام والقانون.

ورداً على السؤال حول إجمالي مبلغ الدعم المالي المقدم من المحافظة لفرع المؤسسة، فقد عجز المتحدث عن المالية الإيضاح عن مبلغ الدعم المالي الذي قامت السلطة المحلية بلحج بتقديمه لفرع المؤسسة خلال فترات سابقة من 2015م وإلى 2021م.

وأوضح الطرف الآخر بكهرباء لحج بعدم وجود أي دعم مالي يرتقي بالمستوى المطلوب، غير فقط توجيهات تصدرها السلطة لفرع المؤسسة بصرفيات مالية من إيراد المؤسسة لآخرين، وكما هو مبين في الوثائق الرسمية.

لجنة لإعداد الموازنة

من جانبه أقر كادر الكهرباء بلحج بعدم وجود موازنة من سابق، مع الكشف عن قيام المدير العام المهندس عبدالحميد بالليل، والذي تولى قيادة فرع المؤسسة مطلع نوفمبر 2020م، بتشكيل لجنة من الكفاءات والخبرات بإعداد موازنة للمؤسسة لعام 2021م، واللجنة في طور الانتهاء من إعداد الموازنة وإقرارها والعمل بموجبها.

Republic of Yemen
MINISTRY OF ELECTRICITY AND ENERGY
PUBLIC ELECTRICITY CORPORATION
LABEJ ELECTRICITY ZONE
No 0163

الجمهورية اليمنية
وزارة الكهرباء والطاقة
المؤسسة العامة للكهرباء
كهرباء منطقة لحج

مرجعنا م ك/7/101
التاريخ: 2021/1/4م

الأخ/ محافظ المحافظة، رئيس المجلس المحلي المحترم
نحية طيبة ... وبعد،

الموضوع: ممثل للسلطة المحلية مندوب المالية، لدى المؤسسة

في البدء نهنئكم أعضاء مجلس النخبة مستهين ذكر مولود النعمة والدستور في مباشركم المسلية بالإشارة الى أعمالكم نود أفادتكم بانه منذ استلامنا مهام إدارة المنطقة في بداية شهر نوفمبر 2020م استلمنا شكاوى من عدة جهات مختلفة وموظفين وشخصيات اجتماعية وتجار في تأخر المعاملات المالية لدى ممثل للسلطة المحلية بالمؤسسة (الوحدة المحاسبية) مما سبب لنا إرباكات والتزامات مالية فوق ما هو مستحق للجهة المطالبة نتيجة عدم استقرار أسعار العملة الصعبة وعكس أثرة على سير الاعمال الفنية والمالية والإدارية بالمنطقة وتأخرنا برفع هذه المذكرة لصعوبتكم بعدة توجيهات شفوية له بعدم تأخر التوقيع على الشيكات المستحقة والمستوفية للدورة المستندية الا انها تكررت عدة مرات وتقط بأقفاد سيئة علينا وعدم التزامه بالحضور

وعليه نرونا نرفع لكم ذلك لاتخاذ ما تروه مناسباً والأمر يعود لكم.

وتفضلوا فائق الشكر والتقدير

م. عبدالحميد بالليل شيخ الرفوي
مدير عام المؤسسة لحج

وتمنى كادر الكهرباء ترك المؤسسة تعمل دون أي تدخلات من قبل السلطة المحافظة، وأسوةً بما هو متعامل به في بقية فروع المؤسسة العامة للكهرباء في عدن وغيرها من المحافظات.

وحدة بشخص واحد

وأضاف كادر المؤسسة سؤالا آخر قال فيه: "عقب إعداد الموازنة والعمل بموجب الموازنة، هل السلطة المحلية في المحافظة قادرة على إنهاء دور الوحدة المحاسبية المخالف لنص القانون والتي يعمل فيها شخص واحد من أصل خمسة أفراد مما يعني في الأصل إنهاء دورها منذ إصدار قرارها، لأن الآخرين من أعضاء الوحدة لا يباشرون العمل منذ فترة؟».

ويؤكد باستماته دفاعية عالية كادر الكهرباء المشارك في حلقة النقاش أن قرار استحداث الوحدة هو قرار مخالف للقانون، مما يتطلب من قيادة سلطة لحج إعادة النظر في هذا القرار، طالما المؤسسة خلال هذا العام ستعمل بموجب موازنة.

صرفيات

كما ظهرت أثناء الحلقة تلميحات رداً على مداخلة أحد الأعضاء، من خلالها تم الكشف عن وجود صرفيات مالية مخالفة للقانون صادرة عن السلطة المحلية في المحافظة من إيراد المؤسسة، بينما تقوم الوحدة المحاسبية على تمريرها، وكأن استحداثها داخل فرع المؤسسة لغرض شرعنة تلك التوجيهات الصادرة عن السلطة المحلية بتمرير صرفيات مالية من إيراد المؤسسة خلافاً للنظام والقانون لأفراد من خارج المؤسسة، وعلى حساب نمو إيراد المؤسسة وحقوق الموظفين والعمال.

موقف الجهاز المركزي

ويظهر من خلال حلقة النقاش وجود الوحدة المحاسبية داخل مؤسسة الكهرباء فرع لحج، بقرار من السلطة المحلية بالمحافظة، هو أمر مخالف للنظام والقانون.

كما تشير معلومات بتأكيد الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بلحج، الذي يؤكد عدم شرعية وقانونية الوحدة المحاسبية داخل مؤسسة كهرباء لحج، باعتبار المؤسسة مستقلة ماليا وإداريا وخاضعة لقانون الهيئات والمؤسسات وليس لقانون السلطة المحلية في المحافظة.

تدخل وزاري

الخلافات على وجود وحدة محاسبية داخل فرع مؤسسة كهرباء لحج، وكما جاء بالتقرير أعلاه، يتطلب إصدار فتوى قانونية صادرة عن وزارة الكهرباء والطاقة، من أجل الفصل في هذا الخلاف عبر الوزير بالتخاطب مع قيادة محافظة لحج، أو بقيام الوزير بالتخاطب مع مجلس الوزراء لتوجيه مذكرة إلى محافظة لحج، وإغلاق ملف الخلاف بخصوص استحداث الوحدة المحاسبية جذرياً، كون المرحلة القادمة مرحلة بناء وتنمية وليس نزاعات وتدخلات مخالفة للقانون، وإعاقة لأي عمل، خصوصاً أن مؤسسة الكهرباء بلحج مؤسسة خدماتية وتواجه تحديات كبيرة لتحسين الخدمة خلال فصل الصيف، مما يتطلب الأمر سرعة تسهيل وتيسير مهام عملها وتحقيق النجاح المنشود، ولن يأتي النجاح إلّا من خلال سرعة طي وكنس أي معوقات مستحدثه تتعارض مع النظام والقانون من قبل أي جهة تتدخل في مهام عمل فرع المؤسسة.

على طاولة الوزير

ختاماً، هل وزير الكهرباء والطاقة قادر على معالجة هذه المشكلة داخل مؤسسة كهرباء في لحج؟، سواء بإصدار الأوامر أو بزيارة تفقدية لفرع المؤسسة، أو ستظل الوحدة المحاسبية هي بمثابة القشة التي وجدت بداخلها كورم خبيث، وربما لكي يقسم ظهر فرع المؤسسة، كلما يحاول الفرع أن يخطو خطوات متقدمة للأمام لتحقيق النجاح، لهذا نرى أن عودة الأمل لفرع المؤسسة يقع على معالي الوزير من خلال تدخل عاجل، وخصوصاً مع قرب دخول فصل الصيف، مما يتطلب سرعة تحرير الفرع من القبضة الحديدية التي فرضتها عليه مالياً السلطة المحلية بلحج.